مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية

The Egyptian Research and Training Center

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

مجلة علمية نصف سنوية - محكّمة

ISSN: 2682 - 2725

ملاحظات بحثية (Research Notes)
ميشيل جلفند

الاطار المفهومي لنخبة القوة الرأسمالية:مقاربة سوسيو- سياسية
محمد عبد المنعم شلبي

معالم ميثاق آفاق جديدة في علم الاجتماع الثقافي
محمود الذوادي

المساندة الاجتماعية وبرامجها في المجتمع المصري:
دراسة تحليلية لبرنامج تكافل وكرامة
عمرو سمير سيد حسنين

الإساءة الجنسية من قبل القائمين بالرعاية الصحية تجاه المريضات
آلاء ناصر الدين حسن أحمد

نوعية حياة أطفال مرضى السكر: دراسة ميدانية
آية جاد عبد المجيد جاد عصر

عرض كتب (Book Reviews)
شيرين أبو النجا

حوار الأجيال مع د.على الدين هلال
المحاور:إبراهيم فوزى

سكرتير التحرير
د. محمد أبو العينين

رئيس التحرير
د.عبد الحميد عبد اللطيف

العدد الثالث

ابريل ٢٠٢١

الإطار المفهومي لنخبة القوة الرأسمالية: مقاربة سوسيو- سياسية

محمد عبد المنعم شلبي

أستاذ علم الاجتماع المساعد، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

الملخص:

هدف البحث: يسعى هذا البحث الذى ينتمي إلى مجال علم الاجتماع السياسي، إلى التعاطي مع مفهوم القوة لدى النخبة الرأسمالية كمفهوم إشكالي؛ ماذا يعني، مما يتشكل وكيف تغير؟ وهو ما نتلوه بمناقشة هذا المفهوم في ضوء المقاربة البنائية، خاصة لدى كل من عالمي السياسة المرموقين: مايكل بارنت Michael Barnett ريموند دوفال Duvall Raymond، ومن ثم يقوم الباحث بطرح محاولته النظرية لصياغة هذا المفهوم؛ القوة، بالتركيز على ما يعده «محدداته» الثلاثة الرئيسة، والمتمثلة نظرياً في رأس المال، والسلطة، والمعرفة، تلك المحددات التي تتجسد واقعياً في المؤسسات / الشركات الرأسمالية متعدية الجنسية، وسلطة الدولة القومية في بلدان المركز الرأسمالي، والأنساق المعرفية / الأيديولوجية للرأسمالية الكوكبية. وتأسيساً على هذا الفهم؛ النظري والواقعي تتم صياغة الإطار المفهومي لنخبة القوة الرأسمالية، وذلك ضمن السياق الحاكم للعلاقات الطبقية في المجتمع الرأسمالي. وعلى مستوى المنهجية، تبنى الباحث منهجية التحليل السوسيولوجي، تحديداً المقاربة السوسيو- سياسية ذات الطابع البنائي. أما بشأن النتائج فقد تمثل أبرزها في أن المكون المعرفي للرأسمالية الكوكبية يعدُّ المحدد الحاكم الرئيس في مفهوم القوة، سواء كان مفرداً بذاته أم في تغلغله الناجح ضمن محددي القوة الآخرين، أعني رأس المال والسلطة. الخلاصة: الوعي بمحددات القوة الثلاثة، خاصة المعرفي، يضع بين أيدينا مقومات التعاطي الناجع مع العالم، سواء ظلت حالة القطبية الوحيدة على حالها، أم تغيرت لتصبح تحت هيمنة قطب / أقطاب جديدة؛ فإجمالاً يتم التعاطي مع نخبة قوة كوكبية متعدية الجنسية.

The Conceptual Framework of the Capitalist Power Elite: A Socio-Political Approach

Mohamed Abdel Moneim Shalabi

Assistant Professor of Sociology, National Center for Social & Criminological Research

Abstract

Objective: This study, which belongs to the field of political sociology, seeks to define the concept of power among the capitalist elite as a problematic concept. The study discusses this concept in the light of the constructive approach as outlined by two eminent political scientists: Michael Barnett and Raymond Duvall. The researcher presents his theoretical attempt to formulate the concept of power, focusing on its three main determinants, which are theoretically represented in Capital, Authority and Knowledge. Practically, these determinants become concrete institutions represented in: the Transnational Capitalist Corporation, the Authority of Nation –State and the Global Knowledge/ Ideological Systems. Based on this theoretical and practical understanding, the conceptual framework of the capitalist elite is formulated within the hegemony context of class relations in capitalist society. Methodologically, the study followed the sociological analysis, specifically the structural socio-political approach. The most important result of the study is that the knowledge component of global capitalism is the main ruler in the concept of power, whether in its own or in its successful penetration into the two other power determinants, i.e. capital and authority. The study concludes that awareness of the three power determinants, especially knowledge, tells us a great deal about the ingredients for successful engagement with the world, whether the only polar condition remains as it is, or changes to become dominated by a new polar(s). After all, the world is represented by one transnational power elite.

مقدمة

في أواسط القرن العشرين، ناقش س. ر. ميلز C. W. Mills نخبة القوة The Power Elite في الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال عدة عقود غدت نخبة القوة هذه أكثر تنفذاً وامتداداً على مستوى كوكبي، لتشكل ما يمكن أن نطلق عليه: نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية The Transnational Capitalist Power Elite. تلك النخبة التي لم تعد مقصورة على الولايات المتحدة فقط، كما ناقشها ميلز في دراسته الرائدة، بل ضمت إليها عديداً من بلدان وقوميات أخرى حول العالم، خاصة تلك التي تنتمي إلى بلدان المركز الرأسمالي. وإذا ما كنا نعتبر المؤسسة / الشركة متعدية الجنسية بمثابة الرمز الاقتصادي الأكثر أهمية للرأسمالية الكوكبية، فإن نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية تعدُّ القائد الاقتصادي، والسياسي / الأيديولوجي للمنظومة الرأسمالية الكوكبية ككل.

ونناقش في هذا البحث مفهوم القوة لدى النخبة الرأسمالية كمفهوم إشكالي؛ ماذا يعني، مما يتشكل وكيف تغير؟ وهو ما نتلوه بتناول هذا المفهوم في ضوء المقاربة البنائية، خاصة لدى كلٍ من عالمي السياسة المرموقين: بارنت ودوفال Barnett & Duval، ثم يقوم الباحث بطرح محاولته النظرية لصياغة هذا المفهوم؛ القوة، بالتركيز على ما يعدّه «محدداته» الثلاثة الرئيسة: رأس المال، والسلطة، والمعرفة، وأخيراً نناقش التعاطي الواقعي مع مفهوم القوة في سياق العلاقات الطبقية في المجتمع الرأسمالي.

اولاً: مفهوم القوة:

لم تعد القوة، في مقاربتها البنائية، هى تلك المتمثلة في العلاقة البسيطة المباشرة التي مؤداها أن (أ) يمارس قوة قسرية باطشة نحو(ب)، ذلك أن تنويعة من البُنى والمؤسسات الاجتماعية قد تدخلت، وكذا تداخلت فيما بينهما، وذلك طبقاُ للتحليل الاجتماعي – السياسي لعلاقات القوة في سياقها الاجتماعي المعقد في وقتنا الراهن، وهو ما يتطلب فهماً عميقاً لهذا السياق – كنقطة بدء في هذا التحليل – وللدور الخطير الذي تلعبه الهيمنة الأيديولوجية في تركيبة القوة الاجتماعية.

وبناء عليه، قمنا بتطوير مفهوم للقوة، يعتمد على ثلاثة محددات / مكونات دينامية رئيسة؛ وهى رأس المال Capital ، والسلطة Authority ، والمعرفة Knowledge . وهى المحددات التي تعتمد في ديناميتها على النوعية بأكثر من الكمية؛ فرأس المال المقصود هنا ليس مجرد الثروة Wealth ، والسلطة لا تعني فقط ذلك الاحتكار المشروع لممارسة القوة «القاهرة الباطشة» Force، كما أن المعرفة كذلك ليست تلك المقتصرة على نمطها العلمي. إن كل محدد بمفرده في هذا المفهوم ينطوي على طيف من المستويات والنوعيات، وكل مجموعة من مركب محددات القوة الثلاثة هذه، بإمكانها تحديد الموقع الاجتماعي النسبي لحائزها من القوة الشاملة داخل نطاقات وأنساق اجتماعية تتفاوت كماً وكيفاً؛ بدءاً من النطاقات الجماعية البسيطة، ووصولاً إلى الأنساق الكوكبية المعقدة، مروراً بالتشكيلات

والتكوينات والمواقع الطبقية، وكذلك الدول والمنظمات والمؤسسات بكافة تنوعاتها.

هذا وقد يكون من المهم للغاية أن نذكر أن المحدد / المكون الثالث؛ المعرفة، هو الأكثر أهمية ومحورية ضمن هذا المركب ككل، حيث نحاجج بأن نمطها المهيمن – أي المعرفة – يحدد نوعية المحددين / المكونين الرئيسين الآخرين؛ رأس المال والسلطة. إن مكون المعرفة يعدُّ بمثابة المشغل (الميكروبروسيسور) الذي يسيطر ويقود مُركب القوة ككل، مانحاً إياه المعنى والمبرر المطلوب لوجوده واستمراريته؛ فإذا فهمنا – مثلاً – نوعية الحالة المعرفية السائدة لدى من يصنعون القرار الاستراتيجي؛ نخبة القوة، من حيث أنماط وعيهم وأيديولوجيتهم، كيف يصيغون رؤاهم وأهدافهم، ومن ثم قراراتهم، وعلى أي أسس وقواعد منهجية يستندون، فإن ذلك يعني أن باستطاعتنا تحديد نمط قوتهم المهيمن، ونوعية اختياراتهم الاستراتيجية، إلى جانب إمكانات تحديد مواقفهم من التعاون والصراع مع آخرين، ومن ثم يكون بالإمكان أيضاً تحديد القابلية لاختراق قوتهم المهيمنة والتعامل معها بفاعلية.

لقد غدا التغيرُّ في طبيعة القوة مستداماً، هذا التغيرُّ الذي يترافق ويتوافق مع كافة التحولات الكوكبية الراهنة، ويمثل في الوقت ذاته، جوهرها الذي يتسم بالتناقض، والتعقد، واللاخطية، فضلاً عن كونه رمزياً / افتراضياً.

وإضافة لما سبق، وبالتطبيق على نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية، نفترض أن لقوة هذه النخبة، كما قد يكون لغيرها من القوى المغايرة، وجهين متزامنين متقاطعين؛ أولهما معلن، واضح، ومبرهن عليه، أما الآخر فملغز، وغير معترف به بوضوح. وعبر عديد من الحالات التي تم رصدها كدلائل على ما نذهب إليه، حاولنا أن نبرهن على كيفية ممارسة نخبة القوة الكوكبية لقوتها من خلال هذين الوجهين/ النمطين الرئيسين من القوة، خاصة خلال ما يزيد عن العقدين من الزمن. وهى الفترة التي شهدت أكبر عملية تاريخية موسعة لإعادة بناء العالم بهدف جعله متوافقاً وملبياً لمتطلبات الهيمنة الراهنة للرأسمالية الكوكبية.

إن وجهي قوة النخبة الرأسمالية الكوكبية يدفعانا ونحن نحلل القوة الاقتصادية للمؤسسات / الشركات متعدية الجنسية، التي تعمل في مجالات كالبترول، والصناعة التحويلية، والتجارة، والخدمات، ألا نغفل تحليل أنشطة اقتصادية أخرى متعدية الجنسية في مجالات «موصومة»؛ كتجارة المخدرات، والاتجار في البشر، وصناعة الأفلام الإباحية! كما ننظر أيضاً في كيف أن خلف الأحزاب السياسية «الديمقراطية» الحاكمة والمتنفذة كوكبياً، تكمن أنماط أخرى من التنظيمات ذات الارتباط، الذي قد يصل إلى حد التورط المباشر في أنشطة غير مشروعة كالتجسس، وتفعيل الصراعات المسلحة داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، وكذا عمليات الاغتيال السياسي، هذا بالإضافة إلى إعادة التفكير المتطلبة والملحة في الخطاب الأيديولوجى – سياسي المراوغ للديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي قد يخفي مصالح إمبريالية في حقيقته وجوهره.

حقاً، نحن لا ننظر إلى هذين الجانبين / الوجهين للقوة على اعتبار أنهما متزامنان، بل نهتم بالأدق بعلاقتهما التبادلية والجدلية في آن معاً. ووفقاً لذلك، وإذا ما نقبنا عميقاً؛ فسيكون بإمكاننا الإجابة عن تساؤل يتعلق بكيف يفضي ويقود النهم الاقتصادي للموارد الطبيعية والأسواق الاستهلاكية إلى أنماط من العنف غير المشروع، والانتهاكات المضادة لكافة الخطابات المعلنة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فقد يبين لنا أن هذا الخطاب / الخطابات محملة بكثير من الردع الأيديولوجي والتهديد المبطن. ومن ثم نخلص إلى أن المحددات الثلاثة للقوة، بوجهيها؛ الظاهر «المشروع» والمخفي «غير المشروع»، قد انبثقت وتولدت من النظام الرأسمالي الكوكبي، النظام الذي يتبنى المبدأ البراجماتي الانتهازي الذي مفاده: إن الغاية تبرر الوسيلة!

ثانياً: المقاربة البنائية لمفهوم القوة:

على الرغم من إمكانية مقاربة مفهوم القوة من خلال عديد من المنظورات، فإننا نتبنى المقاربة البنائية في هذا الصدد؛ فمن ناحية، يتمتع مفهوم القوة في هذه المقاربة بالقدرة على التعامل مع، والتعبير بعمق عن مجمل ديناميات العلاقات الداخلية المتبادلة للقوة ذاتها، ومن ناحية أخرى تستكشف هذه المقاربة العلاقات المعقدة للقوة في سياقها الاجتماعي بقدر كبير من المرونة والدياليكتيكية. هذا فضلاً عن كون هذه المقاربة لا تستبعد المفاهيم الأخرى للقوة، وإنما تفيد منها بقدر كبير من الشمول والاستيعاب. وهو ما أوضحه التحليل الموسع لكلٍ من بارنت Barnett ودوفالDuvall:

«ترتبط القوة البنائية بالبُنى الاجتماعية، أو بتعبير أكثر إحكاماً بالعلاقات الداخلية، والمؤسسية للمواقع البنائية، التي تحدد نوعية الكائنات الاجتماعية التي تصير فاعلة في سياقها الاجتماعي. إنها تنتج القدرات الاجتماعية للمواقع البنائية في علاقة مباشرة بين موقع وآخر، وكذا المصالح المشتركة التي تكمن في الفعل الهادف المقصود».(Barnett & Duvall, 2005: 18).

ووفقاً لهذه المقاربة، تلعب القوة، خاصة في المجتمع الرأسمالي، دوراً فاعلاً على مستويين اجتماعيين؛ يتعلق الأول بترتيبات الوجود الاجتماعي، أما الآخر فيرتبط بأنماط الوعي المتعلقة به.

أو كما وصفها بارنت ودوفال:

«تشكل القوة البنائية أهداف / غايات وكذا وضعيات الوجود للفاعلين عبر طريقين؛ يختص أولهما بكون أن تلك المواقع البنائية لا يتولّد عنها أوضاع اجتماعية متساوية أو متكافئة، ولكنها، وبديلاً عن ذلك تخلق بُنى اجتماعية للقدرات المتباينة، وهو ما يترتب عليه خلق مصالح وامتيازات اجتماعية متباينة أيضاً. أما الطريق الآخر، فيركز على أن دور البناء الاجتماعي ليس مقصوراً على تشكيل الفاعلين وقدراتهم فقط، وإنما خلق أنماط فهمهم الذاتي ومصالحهم الشخصية. أو بتعبير آخر، باستطاعة القوة البنائية العمل على كبح بعض الفاعلين الاجتماعيين وإعاقتهم عن إدراك نطاقاتهم الاجتماعية الخاصة، وذلك إلى الحد الذي يخدم فيه فهمهم الذاتي هذا أفعالاً اجتماعية تسهم في إعادة

بناء، بأكثر من مقاومة الوضع السائد للبُنى الاجتماعية القائمة على القدرات اللامتكافئة» (Barnett & Duvall, 2005: 19).

وهكذا، لا يعني مفهوم القوة في هذا الطرح مجرد علاقة تفاعل مباشرة بين (أ) من ناحية، و(ب) من ناحية أخرى، كما هو الحال في النموذج البدائي للقوة القاهرة الباطشة، بل تنزع تلك العلاقة نحو نموذج من اللامباشرة والتعقد النسبي، حيث نجد المؤسسات والبُنى الاجتماعية في تواجد دائم بين (أ) و(ب)؛ ذلك أن السياق الاجتماعي لعلاقات القوة، في كل مجتمع، متمثلاً لهذه العلاقات اجتماعياً عبر عملية ممتدة من التنشئة الاجتماعية. وفي هذا يقرر كلٌ من بارنت ودوفال:

«إن التركيز المفهومي ينصب هنا تحديداً على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تتوسط بين (أ) و(ب)، حيث يجري التفاعل عبر القواعد والطرق التي تحددها تلك المؤسسات، والإرشادات، والضوابط، وكذا المعوقات المرتبطة بالفعل أو عدم الفعل، وشروط وجود الآخرين» (Barnett &Duvall, 2005: 15).

لذا، فإن القوة ليست قصراً على المؤسسات فقط، بل هي متغلغلة بنائياً في كل مجتمع، كما هي متمثلة في العلاقات الداخلية للمواقع البنائية. ووفقاً لهذا الفهم لعلاقات القوة الاجتماعية، تلعب مفاهيم الهيمنة، والتوافق، والردع دوراً رئيساً في المجتمع؛ بوصفها استراتيجيات وميكانيزمات في الوقت ذاته، حيث القوة هنا لا تفهم باعتبارها تعني القسر Force، بل الهيمنة.

وفي هذا يحاجج ليوكسLukes: «تتمثل الممارسة الأكثر دهاءً للقوة في منعها الناس، بدرجة ما عن تبني مواقف معارضة أو مناوئة، وذلك عبر تشكيل إدراكاتهم، ومعارفهم، وتفضيلاتهم بالطريقة التي تجعلهم يقبلون أدوارهم في النظام القائم للأشياء، إما بسبب عدم استطاعتهم رؤية أو تصور وجود بديل له، أو رؤيتهم لهذا النظام كشيء طبيعي غير قابل للتغيير، أو لإيمانهم في كونه يمثل قدراً إلهياً»(Lukes,2005:28).

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما المحددات الرئيسة لبناء القوة؟ وإلى أي مدى تمثل وضعية هيمنة بناء القوة هذا «قدراً» لا يمكن تغييره، أو حتى التفاوض بشأنه؟

فيما يتعلق بمحددات بناء القوة؛ أعتقد أن من يحتل موقعاً اجتماعياً – أفراداً وجماعات ومواقع طبقية وتنظيمات ومؤسسات..إلخ - يتيح له هيمنة على محددات ثلاثة هى رأس المال والسلطة والمعرفة، يكون بإمكانه ممارسة قوة بنائية نسبية على من هم في مواقع اجتماعية أدنى في علاقتهم بنفس تلك المحددات. وفي الوقت ذاته، أعتقد أن الإمكانات متاحة دائماً، ووفق شروط معينة، لمقاومة القوة / القوى المهيمنة. ولعل المفارقة هنا تكمن في إمكانية نجاح تلك المقاومة من خلال تبني القوة / القوى المناوئة لنفس استراتيجيات القوة / القوى المهيمنة ذاتها، وإن يكن بهدف تحقيق أهداف مغايرة، وقد تكون عكسية. وعلى جانب آخر، قد لا تتمتع قوة / قوى المقاومة بنفس نوعية القوة التي

تحوزها القوة / القوى المهيمنة، ورغم ذلك فهي تمتلك القدرة على فرض حالة المناوئة والمعارضة بنجاح، ومن ثم فهى قد تصنف – في هذه الحالة – كقوة / قوى موازية، وهو ما يتدعم بمدى قدرتها على بلورة وعي مضاد للهيمنة، وبديل / بدائل قابلة للتحقيق. حيث قد ينظر إليها باعتبارها نقيض الموضوع، الذي قد يفضي مستقبلاً إلى مركب جديد.

(٣) مفهوم القوة في ضوء محدداتها الثلاثة الرئيسة:

بناءً على هذا التصور للقوة الاجتماعية، فإن بالإمكان تحديدها على النحو التالي: تتمثل القوة الاجتماعية في القدرة النسبية على تحقيق الأهداف المقصودة، بغض النظر عن المعارضة، وذلك اعتماداً على الموقع الاجتماعي من رأس المال، والسلطة، والمعرفة.

في هذا التحديد ركزنا على:

أولاً: نسبية القدرة؛ فحتى القوة / القوى المهيمنة تجابه تحديات ومعارضات وتهديدات، قد تقلل من قدرتها على ممارسة هيمنتها وتنفذها.

ثانياً: قصدية القوة؛ وهو شرط بالغ الأهمية من أجل إنجاز الأهداف بنجاح. وهو ما يعتمد على التخطيط وفق رؤية واستراتيجية ملائمة، موضوعاً في الاعتبار أن التخطيط الناجح لا يتوقف عند مجرد تحقيق الأهداف المبتغاة مباشرة، بل يتجاوز ذلك نحو القدرة على التعامل بنجاح مع الأوضاع المترتبة على إدراك تلك الأهداف.

ثالثاً: الموقع الاجتماعي لهذه القدرة الهادفة من محددات ثلاثة رئيسة، يحدد مدى ما تتمتع به من قوة نسبية:

(أ) رأس المال: the Capital

ويُصنّف إلى نمطين رئيسين؛ مادي ورمزي. الأول أكثر تحديداً وعيانية، بيد أنه ليس الأكثر أهمية، مقارنة بالآخر الرمزي، ففي حين ينحصر رأس المال المادي في الأصول والممتلكات «المالية» والعقارية والبضائعية، أو ما يمكن أن نسميه الهاردوير Hardware، تتنوع صور رأس المال الرمزي لتضم – دون حصر كامل- كل مهارةSkill ، وخبرة، فعلية و / أو كامنة، يتمتع بها شخص أو جماعة أو فئة أو مؤسسة وتمثل ميزة تنافسية في موقف صراعي، لتصير بمثابة السوفت وير Software. ومن ثم، لا يعني رأس المال هنا مجرد حديث عن ثروة Wealth ، ولكن قدرات انسانية. وهو ما يمايز بين حال بلد نامٍ يتمتع بالثراء، وآخر متقدم رغم المعاناة من شح الموارد الطبيعية! إضافة لما سبق، يندرج تحت هذا النمط من رأس المال «الرمزي» ما يصنف كرأس مال معرفي، وثقافي، واجتماعي.

وبناءً عليه، تتحدد مستويات القوة المتعلقة برأس المال وفقاً لمنظور أكثر تعقيداً، حيث تصير مراكمة الثروة المادية مجرد ممارسة بدائية لحيازة نمط متدنٍ من القوة، في حين نجد أن توليد رأس المال عبر خلق وإبداع المعرفة ونشرها والسعي إلى فرض هيمنتها، ومن ثم تكريس الوعي لدى متلقيها

بالتفوق والقدرة؛ لهو يمثل المستوى الأكثر رقياً وتركيباً ونفاذاً للقوة، عبر عملية تبادلية لا تنتهي من خلق المعرفة إلى مراكمة رأس المال، والهيمنة عبر تشكيل الإدراكات والوعي والخبرات والمهارات والتمثلات.

(ب) السلطة Authority:

تظل القوة وممارستها دون «شرعية» محل تساؤل! لذا تسعى كل قوة إلى شرعنة وضعها وموقفها، وحال نجاحها في تحقيق ذلك، تتحول إلى سلطة. هذه السلطة، في أعلى مراتبها، والمتمثلة في سلطة حكم الدولة، يكون لها الحق في احتكار قيادة المراكز «المناصب» الرسمية، في مواقعها العليا، بمؤسسات الدولة المختلفة، التي من أهمها مؤسسات الجيش والشرطة والخارجية والمالية، فضلاً عن الخطاب السياسي الرسمي للدولة / الأيديولوجيا.

هذه المتغيرات التي بالإمكان تصنيفها جميعاً وفقاً لمدى ما تتمتع به من قوة / قدرة تتباين نسبياً على مستويات الكم والنوع، وهو ما يمكن أن نتبينه من خلال «نوعية» قيادة الدولة، ومدى ما تتمتع مؤسساتها من حداثة وتقدم، مقارنة بغيرها من الدول على مستوى العالم. المثال الواضح على ذلك الموقع الذي يحتله جيش هذه الدولة في ترتيب الجيوش العالمية، كذلك مدى القوة التي يتمتع بها اقتصادها بما يسمح له بالتمدد خارجها في شكل شركات / مؤسسات متعدية الجنسية؛ حيث هناك دائماً دولة قوية متقدمة تمثل المقر والمنطلق الرئيس للشركة / المؤسسة متعدية الجنسية، حيث تتيح قوة هذه الدولة لشركاتها / مؤسساتها البيئة الحاضنة الملائمة في الداخل، وتوفر لها الحماية المطلوبة في الخارج، وذلك بغض النظر عن أحاديث انكماش دور الدولة وانحساره، فما حدث، في الواقع، هو تغاير أدوار الدولة لتتلاءم مع تحولات العولمة ومتطلباتها. إضافة إلى ذلك، ما تتمتع به الدولة من نفوذ إقليمي ودولي سواء عبر علاقاتها الثنائية المباشرة، أو عبر المنظمات الإقليمية والدولية. وتظل السلطة؛ كقوة مشرعنة محلاً مستمراً لعمليات التعاون والمنافسة والصراع، داخلياً وخارجياً، كلٌ حسب حالات تتراوح بين التحالف والعداء على قاعدة المصالح المحققة لكل قوة فاعلة، ومن ثم فإن مهددات فقد شرعية تلك السلطة تظل قائمة.

وكما أن لرأس المال درجات ومستويات، كما سبق أن أوضحنا، فإن بالإمكان تصنيف السلطة أيضاً بالطريقة ذاتها. حيث تتباين المستويات التي قد تمارس بها سلطة ما قوتها «المشرعنة»؛ فهي الهيمنة Hegemony في مستوياتها العليا، والقوة القهرية العنيفة فيزيقياً Force في مستوياتها الأدنى، وبينهما درجات ومستويات تتفاوت وتتباين نسبياً. وهاهنا قد تصح الفرضية التي تذهب إلى أنه كلما كانت ممارسات السلطة غير ملموسة وغير مباشرة ومخفاة، كانت القوة / القوى الحائزة لها أكثر نجاحاً ومشروعية، والعكس صحيح ؛ فممارسة السلطة لما هو مشروع لها من قوة عنف فيزيقية، إنما يشي بفشل تلك السلطة في التعاطي المقنع والرادع تجاه الآخر المعارض، وهو ما قد ينحدر بنوعية

تلك السلطة إلى مستويات متدنية من تصنيفات السلطة، لتصير شرعيتها مجرد شرعية شكلية تعتمد وتتساند على القوة بوجهها السافر.

(ج) المعرفة Knowledge:

تمثل المعرفة – في أحد تحديداتها – اعتقاداً حقيقياً مبرراً. وهي تنقسم إلى نمطين رئيسين؛ علمي ولا علمي (ميثولوجي- ميتافيزيقي – ثيولوجي)؛ حيث يتأسس الأول على قواعد المنهج العلمي في الوصول إلى نتائج وإجابات على تساؤلات تصاغ بشكل محدد ومحكم، أما الآخر – اللاعلمي – فيضم أنواعاً شتى من المعارف التي لا تخلو من منهجية يتم تبنيها في الوصول إلى ما تعدّه حقائق، بيد أن تلك المنهجية / المنهجيات تكاد أن تكون منبتة الصلة بالمنهجية العلمية الراسخة، والقائمة على قواعد المنطق والموضوعية والعقلانية والتجريبية. والمعرفة – بهذا المعنى – تتوفر على عمليات خلق الإدراكات والوعي والاتجاهات والصور والاعتقادات والقيم ...إلخ، وذلك بهدف توصيف وفهم وتفسير وتأويل وتبرير الواقع وما وراءه.

ولعله من المهم الإشارة – في هذا الصدد – إلى أن لكل مجتمع انساني نمطاً معرفياً مهيمناً، وهو النمط الذي يرتبط بشكل واضح بمدى تقدم هذا المجتمع أو تخلفه الحضاري، حيث يسود نمط المعرفة العلمية على غيره من الأنماط المعرفية الأخرى في المجتمع المتقدم المؤسس على قيم ومعايير الحداثة، في حين تغدو الأنماط المعرفية اللاعلمية هي المهيمنة في مجتمع متخلف تسوده الأمية والجهل والتخلف.

هل يعني ذلك أن هيمنة النمط المعرفي العلمي ينسخ بقية الأنماط المعرفية الأخرى بحيث لا يصبح لها وجود في المجتمع المتقدم؟ بالطبع لا، إلا أن وجودها يصبح بمثابة الثانوي والتندري والفلكلوري، في حين يصبح العكس هو الصحيح في مجتمع متخلف، حيث يكاد لا يخلو هذا المجتمع من وجود نمط معرفي علمي، بفعل وجود بعض المؤسسات التعليمية أو العلمية «الحديثة»، إلا أنه وجود يتسم بالشحوب وعدم القدرة على الحسم والتشكيك؛ فالهيمنة الفعلية هنا هى لأنماط معرفية لاعلمية، تفرض رؤاها وتفسيراتها وتأويلاتها على المنتج المعرفي العلمي، بل وتتدخل في مراحل عدة من عملية إنتاج هذا المنتج، فتفرض حظراً على بعض الأفكار والمسلمات العلمية، وتراقب وتبتر وتبتسر البعض الآخر، بمعنى أن هذا المنتج «العلمي» يمر منذ بداياته وحتى محصلته النهائية بعديد من المصافي «الفلاتر» اللاعلمية؛ الذاتية والموضوعية، حتى نجد أنفسنا أمام منتج «شبه علمي»، قد يستوفي بعض متطلبات الشكل دون جوهر حقيقي أصيل .

إن المحصلة المترتبة هنا هى أن هيمنة نمط المعرفة العلمية يمثل المتن في المجتمع المتقدم، وإن شابه وجود وتداخل بعض الأنماط المعرفية اللاعلمية في الهامش، والعكس صحيح في المجتمع المتخلف، حيث تحتل المعارف اللاعلمية المتن، في حين تتوارى المعرفة العلمية لتظل هامشية محدودة النطاق والتأثير والفاعلية.

هذا ولعله من المهم القول بأنه وعلى الرغم من سيادة حالة من الشك Uncertainty بشأن المنهج العلمي ذاته خلال العقود القليلة الماضية بفعل تشكيك فلاسفة ما بعد الحداثة، وكذا بعض فلاسفة العلم، تظل المعرفة العلمية بمثابة النمط المعرفي الأكثر أهمية، اعتماداً على قدرتها على دراسة، وفهم، وتفسير بقية الأنماط المعرفية الأخرى، في حين لا تتمتع الأخيرة – اللاعلمية – بنفس القدرة على إنجاز المهمة ذاتها!

أما النقطة الأكثر خطورة هنا فتتمثل في قدرة المعرفة العلمية على إنتاج أنماط من المعارف اللاعلمية، اعتماداً على منهجيات وأساليب وتقنيات علمية! هذه الأنماط المعرفية اللاعلمية التي يكون بالإمكان توظيفها كسلاح أيديولوجي من أجل الهيمنة على المجتمع عبر تواطؤ بعض القوى المتنفذة ذات المصلحة. ومثالها الأبرز: تلك المصالح السياسية – الاقتصادية الاستراتيجية التي تؤسس على أساطير أو ميتافيزيقا أيديولوجية – دينية، التى تشكل أكثر السياقات تعقيداً فيما يخص الحالة المعرفية في مجتمع من المجتمعات، حيث تغطي التبريرات الأيديولوجية المصالح السافرة من أجل تمويه وتلغيز الواقع الفعلي من ناحية، وخلع الشرعية على المصالح المراوغة من ناحية أخرى .

بناءً عليه، نستطيع أن نحاجج بأن المعرفة العلمية تمثل المكون الأكثر أهمية من بين كافة مكونات القوة في المجتمع. إنها بمثابة المشغل the Microprocessor لكل قوة مهيمنة بنجاح، حيث يغدو رأس المال دون المعرفة العلمية ثروة جاهلة، كما تتحول السلطة دون تلك المعرفة إلى قوة بطش عمياء.

(٤) مفهوم القوة في سياق العلاقات الطبقية في المجتمع الرأسمالي:

عملياً، نستطيع أن نمايز بين قسمين رئيسين لهذه النخبة. يتضمن الأول قادة الاقتصاد الرأسمالي الكوكبي، في حين ينطوي الآخر على صناع القرار الاستراتيجي. هذان القسمان المتمايزان يتقاطعان على أرضية مشتركة من القيم والمصالح؛ تمثل السياق البنائي لنخبة القوة الرأسمالية الكوكبية، وطبقياً، نجد أنه بينما يتشكل القسم الأول من هذه النخبة – قادة الاقتصاد الرأسمالي الكوكبي – من الشريحة الأعلى من المنتمين إلى الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية، فإن القسم الآخر من نخبة القوة هذه – صناع القرار الاستراتيجي الكوكبي – ينتمون إلى شرائح طبقية متعددة، من المنتمين إلى المواقع الطبقية الرأسمالية والوسطى. وهو ما قد يطرح علينا تساؤلاً مهماً بشأن العلاقة بين القوة والطبقة. بتعبير آخر: إلى أي مدى تتوزع القوة وفقاً للموقع الطبقي في المجتمع الرأسمالي؟

تمثل العلاقات الطبقية الأرضية المشتركة لتفاعلات القوة والطبقة الاجتماعية. حيث تعكس هذه العلاقات الطبقية خصائص بناء القوة الاجتماعية؛ كيف تتمكن طبقة اجتماعية بعينها، أو لنقل موقع طبقي، من تحقيق مصالحها عبر موقف صراعي اجتماعي، اعتماداً على موقعها من محددات القوة الاجتماعية. في الوقت ذاته، الذي قد تمثل العلاقات الطبقية هذه الميكانيزم الرئيس في عملية الردع الاجتماعي الطبقي، من خلال عملية اجتماعية معقدة وممتدة من الهيمنة / الخضوع.

ومن ثم نستطيع أن نحاجج بأن كل موقع طبقي ينطوي على أنماط من التوزيع الاجتماعي للقوة في المجتمع، وهو ما يعتمد على الموقع من المحددات الرئيسة للقوة؛ رأس المال، والسلطة، والمعرفة، ومن ثم القدرة النسبية على الهيمنة الفاعلة على مستوى البنية الاجتماعية الكلية. هل يعني ذلك أن باستطاعتنا أن نوافق كلياً على الأطروحة التي تعتبر أن الطبقة الاجتماعية تعدُّ بمثابة المصدر الوحيد لتوزيع القوة الاجتماعية، خصوصاً في المجتمع الرأسمالي؟

الإجابة اليسيرة والسهلة هى نعم! فكما يقرر روبرت: «تولِّد العلاقات الاجتماعية الرأسمالية الإمكانية أمام القوة الاجتماعية اللامتكافئة والموزعة تبعاً للطبقة» (Rupert,2005:211). كما يقول رايت أيضاً: «حينما تكون حقوق وقوة الناس المتعلقة بالمصادر الإنتاجية موزعة بطريقة لامتكافئة – عندما يستحوذ بعض الناس على حقوق / قوى أعظم من غيرهم على مستويات محددة بعينها من المصادر الإنتاجية – فإن هذه العلاقات تكون موصفة كعلاقات طبقية» (Wright,2005:10).

ومن ناحيتنا، نستطيع أن نقرر – إضافة لما سبق – أن هناك عديداً من الدلائل التي تشير إلى أن الطبقة الاجتماعية العليا – تحديداً – تهيمن على أعلى مستويات القوة الاجتماعية.

رغم كل ذلك، فإننا لا نقبل هذه التقريرات باعتبارها حقائق مطلقة. ذلك أن بناء القوة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي يعدُّ أكثر تعقيداً من أي طرح خطي مبسط؛ فالبنية الاجتماعية للقوة أكثر شمولاً من البنية الاجتماعية للطبقة، إلى الحد الذي يجعل للأولى – البنية الاجتماعية للقوة – القدرة والقابلية لأن تجتذب وتستوعب عناصر اجتماعية «من خارج» الطبقة «العليا تحديداً» من أجل أن تسهم هذه العناصر في إعادة إنتاج هيمنتها الاجتماعية. حيث لا تتحدد مؤهلات تلك العناصر الاجتماعية، التي تتيح لها الحراك الصاعد في بناء القوة، في الموقع الذي تحتله ضمن علاقات الإنتاج الاجتماعي، بمعناه الاقتصادي الضيق، وإنما بالاعتماد على رأس مالهم السياسي والمعرفي / الأيديولوجي.

وقد ناقش بولانتزاس مفهوماً أوتصوراً مشابهاً، بيد أنه ركز بقدر أكبر على حراك رأس المال الوسيط «في معناه الاقتصادي» من أجل المشاركة في الهيمنة السياسية، حيث كتب: «يعدُّ رأس المال الكبير هو القسم المهيمن، لكن ذلك لا يعني أن رأس المال الوسيط يعدُّ مستبعداً من القوة السياسية؛ فالقسم المهيمن فيه يشارك في القوة السياسية ولكن في اطار الهيمنة الأوسع لرأس المال الكبير» (Poulantzas,1973:44).

أما ما نركز عليه نحن فيتمثل في نمط آخر مختلف من رأس المال؛ ذلك الذي يعتمد أساساً، ليس على محددات مادية، اقتصادية تحديداً، ولكن أخرى رمزية. إنها المتمثلة في المحددات السياسية والمعرفية / الأيديولوجية. هذا النمط من رأس المال لا يرتبط بالضرورة بالطبقات الاجتماعية، سواء في شرائحها العليا أو الوسطى، فهو قد يعدُّ متحرراً في انتمائه الطبقي، إذا جاز التعبير!

ومن ثم نجد أن هذه الخصيصة تعدُّ أكثر وأهم ما يميز بنية القوة الاجتماعية، مقارنة ببنية الطبقة

الاجتماعية، التي يعتمد الانتماء إلى تشكيلاتها المتعددة – بقدر كبير – على المحددات الاقتصادية؛ رغم كافة التحليلات التي تهتم بدور مكونات البنية الفوقية في البنية الداخلية لكل طبقة اجتماعية، وحيث يمثل الوعي الطبقي العامل الحاسم فيما إذا كانت الطبقة هي طبقة في ذاتها أم لذاتها!

إن تحليلنا لنخبة القوة ينطوى على نقد مباشر لنظرية الطبقة الحاكمة the ruling class theory تلك التي تذهب – باختصار شديد – إلى أن الطبقة الاقتصادية تحكم سياسياً، حيث نتفق مع ميلز على أن هذه النظرية الاختزالية ربما تكون صحيحة في بعض الأحيان وربما لا تكون كذلك في غيرها! (Mills,1956:277).

إن هذه النظرية تهمل الاستقلال النسبي للمصادر «المحددات» غير الاقتصادية للقوة، في علاقتها بالعامل الاقتصادي، أو الطبقة في مفهومها الاقتصادي الضيق. وقد يبدو الدليل على هذا الاستقلال النسبي مستغرباً ومتناقضاً في آن معاً! وهو ما يمكننا بلورته في التالي:

لا يتعلق السبب الرئيس في استمرار النظام الرأسمالي العالمي، حتى وقتنا الحاضر برؤى وقرارات ملاك الشركات والمؤسسات الرأسمالية الكبرى، أو الطبقة الرأسمالية في تحديدها الاقتصادي، وإنما يرجع ذلك إلى الحكم السياسي، ورؤيته وموقفه المستقل نسبياً وقراراته الاستراتيجية القاسية. حيث نجد أن هذه السلطة السياسية قد تبنت السياسات الاجتماعية في مجتمعاتها الرأسمالية، رغم معارضة وعدم رغبة الطبقة الرأسمالية «الاقتصادية»، وذلك في أوقات الأزمات الاقتصادية الهيكلية للنظام الرأسمالي، وكذا في أوقات المد التقدمي للنموذج «الاشتراكي»، بل وصل الأمر بالحكومات في مراكز النظام الرأسمالي، وخلال واحدة من أخطر الأزمات الهيكلية الدورية للرأسمالية الكوكبية – أزمة عام ٢٠٠٨ – أن ساندت ودعمت مؤسساتها وشركاتها وأسواقها المالية بمئات مليارات الدولارات، منقذة إياها من السقوط والذهاب بلا عودة!

(0) تحديد نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية:

بناءً على مفهومنا للقوة، تتحدد نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية كمجموعات اجتماعية محددة ومحدودة من الناس الذين يمارسون هيمنة بنائية، وبمعنى من المعاني احتكارية، على المستويات الأعلى من محددات القوة: رأس المال، والسلطة، والمعرفة العلمية على نطاق كوكبي. هذا النمط من الهيمنة الذي يجعلهم قادرين على فرض وتسويد مصالحهم الاستراتيجية وإعادة انتاجها، التي تمثل فعلياً مصالح المنظومة الرأسمالية الكوكبية – متعدية الجنسية.

وفي ذلك يقرر روبرت Rupert : «لقد أعادت الكتلة الرأسمالية المعولمة إنتاج قواها البنائية على نطاق متعدٍ للحدود الوطنية. هذه القوى التي تمثلت في أشكال مؤسسية وأيديولوجية محددة بعينها، مروجة لعلاقات قائمة على قواعد السوق بين المستهلكين والمنتجين، وميسرة بهذا المعنى للتدفق متعدي الحدود الوطنية لرأس المال، والبضائع، والخدمات. وهو ما هيّأ قوة القهر والإلزام لأن تستمر

في مزاحمتها للمشروعات السياسية ذات النزعة القومية (التي في تعارض مع النزعة الكوكبية)، إضافة إلى استئصالها للسياسات والإجراءات المؤسسية التي تتيح للعمال بعضاً من القدرة على الدفاع عن أنفسهم ضد قوى رأس المال ذات الجاهزية والقدرة» (Rupert,2005:214).

(٦) التشكيلة العامة لنخبة القوة متعدية الجنسية:

يجب ألا يغيب عن أذهاننا – في هذا الصدد – أن نخبة القوة هذه تعدُّ الإفراز الناتج عن تفاعلات إعادة تشكيل البنية الطبقية على مستوى كوكبي، وذلك بفعل الأنشطة الرأسمالية الكوكبية «متعدية الجنسية»؛ تلك التي خلقت بُنى طبقية متعدية الجنسية في مقابل أخرى كانت سائدة في مرحلة سابقة اتسمت بمحليتها، التي تتسق مع متطلبات أنماط إنتاج رأسمالية «تقليدية» لم تمتلك مقومات التطور لتغدو ملتحقة بالنظام الرأسمالي الكوكبي، إلى جانب أخرى ما قبل رأسمالية بالأساس.

لقد تولّد عن هذه البنية الطبقية الرأسمالية متعدية الجنسية مواقع طبقية رأسمالية ووسطى، فضلاً عن العمالية. ما نركز عليه – في هذا الصدد – هو تلك النخبة التي تعدُّ نخبة قوة رأسمالية متعدية الجنسية، التي تتشكل بالأساس من الشرائح الأعلى من الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية، جنباً إلى جنب فئات من شرائح طبقية وسطى متعدية الجنسية.

وبقدر أكبر من التفصيل والتحديد، تتشكل نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية من:

(أ) قادة الأنشطة الاقتصادية الرأسمالية الكوكبية؛ سواء المشروعة أو غير المشروعة، رؤساء مجالس إدارات (CEOs)المؤسسات / الشركات متعدية الجنسية الأكبر على مستوى العالم، جنباً إلى جنب زعماء الاقتصاد الموازي «الأسود» متعدي الجنسية (محدد رأس المال).

(ب) قادة ورؤساء الدول الرأسمالية المركزية والإقليمية؛ بأطقمهم الاستراتيجية المكونة بالأساس من وزراء الدفاع، والمخابرات، والخارجية، والمالية، فضلاً عن مستشاريهم الرئيسيين. إضافة إلى مديري ورؤساء المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وجنباً إلى جنب رؤساء وقادة المؤسسات والشركات الأمنية الخاصة، ذات الصبغة والتأهيل العسكري والمخابراتي الخاص، وكذا زعماء الجريمة المنظمة متعدية الجنسية (محدد السلطة).

(ج) قادة الخبراء، والمستشارين، والمهنيين، والتكنوقراط، والإدارة في المؤسسات والمنظمات متعدية الجنسية في مجالات: الإعلام، ومراكز التفكير الاستراتيجية، ونظم المعلومات، والدعاية والتسويق والإعلان، جنباً إلى جنب منظمات المجتمع المدني المتبنية والمروجة للنموذج «الديمقراطي الغربي»، بما فيه أجندة حقوق الإنسان، وهى المنظمات التي تتبع تحديداً أحزابا سياسية كبرى في المركز الرأسمالي، وكذا أجهزة مخابراتية؛ حيث تقدم الدعم اللوجيستي والمالي والتمويلي على امتداد مناطق النفوذ المخترقة التي يراد اختراقها حول العالم (محدد المعرفة / الأيديولوجيا).

(٧) أجهزة نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية:

تعتمد هذه النخبة على تنويعة من الأجهزة Apparatuses، حينما تمارس قوتها الكوكبية تحقيقاً لمصالحها المختلفة. وفي هذا الصدد نبلور الفرضية الأساسية التالية:

لا تعدُّ أجهزة نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية قصراً على تلك المؤسسية المشروعة المعلنة، بل إنها تضم أيضاً أخرى مخفاة وموازية وغير مشروعة قانوناً، حيث لا تكتمل قوة النخبة الكوكبية دون هيمنتهم عليها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

تنبثق هذه الأجهزة من محددات القوة الثلاثة الرئيسة؛ رأس المال، والسلطة، والمعرفة:

(أ) المؤسسات / الشركات الرأسمالية متعدية الجنسية: حيث قوة التشبيك الاقتصادي، والقدرة على التحكم الاستراتيجي في حركية رأس المال الأضخم على مستوى كوكبي. وهنا من المهم أن نلفت الانتباه إلى ضرورة الوعى بأن كل نشاط اقتصادي لابد أن يحمل أنماط تفاعلات علاقاته الطبقية، بما تنطوي عليه من أشكال الوعي وأنساق القيم، إلا أن تركيزنا على الجانب الاقتصادي لهذه المؤسسات جاء بغرض التركيز على النشاط المستهدف كأولوية، وهو الربح والتراكم والتوسع والتمدد عبر التشبيك الاقتصادي الرأسمالي الكوكبي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد يكون من اللازم أن نكون على وعي بأن النشاط الاقتصادي الرأسمالي ينطوي على ما هو مشروع وما هو غير مشروع ، أو اقتصاد رسمي وآخر موازٍ، وما إليه من مسميات، إلا أن ما يهمنا – فى هذا الصدد – هو التأكيد على أن كلا النوعين من النشاط، ورغم العداء المعلن ضد المصنف «غير مشروع» يقعان معاً ضمن منظومة اقتصادية واحدة، هى المنظومة الرأسمالية، بقيمها الاقتصادية البراجماتية المعلومة، حتى أن بالإمكان الوصول إلى حد تقرير أن تطهر هذه المنظومة من أنشطتها «غير المشروعة» قد يسقطها على المستوى الواقعي، ذلك أن حجم ونوعية التشابك الفعلي بين كلا النشاطين «المشروع وغير المشروع» يجعلهما في علاقة عضوية!!

(ب) سلطة الدولة القومية في بلدان المركز الرأسمالي: أو ما يمكن أن نطلق عليه القوة الصلبة المحددة. وبكل ما تنطوى عليه من أجهزة ذات أدوار ومهام متعددة، حيث تحمى وتدعم استمرارية النظام الرأسمالي الكوكبي عبر كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة. بتعبير آخر، نجد أن الدولة وبما تحوزه من سلطة تمكنها من أداء مهامها وأدوارها، ليست قصراً على تلك المحددة في المواثيق الدولية والدساتير والقوانين، وكافة الأوجه المشروعة لممارسة السلطة، بل إن هذه الدولة ذاتها لديها من الإمكانات ما يجعلها تتحرك في ضمن نطاقات وفضاءات غامضة، غير مشروعة، سوداء، موازية. حيث يكون من الوارد أن نجد قوة / قوى عظمى تلجأ إلى استخدام سلاح الاغتيال السياسي، والتجسس، وتفعيل الصراعات السياسية والاجتماعية والثقافية في بلدان بعينها ...إلخ، من أجل تحقيق ما تعتقد أنه يصب في مصلحتها القومية العامة!!

ومن ثم، فإن للدولة وسلطتها جانبين للقوة، مشروعا وغير مشروع تستخدمهما معاً، دون تفرقة تذكر، من أجل تحقيق مصالحها، التى هى في جوهرها مصالح نخبة قوتها.

(ج) الأنساق المعرفية / الأيديولوجية للرأسمالية الكوكبية: التي هى بمثابة الميكروبروسيسور «المشغل» لهذا المنظومة في كليتها. حيث السعي الدائم والمستمر لإسباغ المشروعية والصلاحية الدائمة على هذا النظام؛ تنظيراً وتبريراً، عبر خلق الأنموذج الملائم الذي يدافع عن فكرة النسق the System وتطويره لكي يتمكن من استيعاب الصراعات الكمية إلى الحدود المسموح بها، وغير المهددة للتيار الرئيس بشكل كيفي. وفي هذا الإطار، تلعب الأنساق المعرفية «العلمية» الدور الأبرز على كافة المستويات والصُعُد، حتى يصل الأمر إلى استخدام هذه الأنساق المعرفية العلمية المعقدة في خلق أخرى «غير علمية» تتغذى عليها أطراف وجهات مناوئة، حيث تشويش وتشويه المعارف والرؤى ومنهجيات التفكير، وبالتالي صعوبة تحديد خطوط المسير، حتى يغدو كل من يمتلك الرؤية السليمة وسط محيط من الأخطاء بمثابة الموتور الذي يغرِّد خارج سرب الإجماع !.

خاتمة:

في العمق، نجد أن القوة بمكوناتها الثلاثة الرئيسة؛ بكافة تجلياتها، يتم تمثلها فردياً كما هو حال تمثلها على أساس طبقي ومؤسسي وكوكبي. وكما أن لهذه القوة تمركزاتها الواضحة المتبلورة، فإن نطاقات استيعابها ومن ثم عكسها تتباين كماً ونوعاً، موقعاً وموقفاً، هيمنة وخضوعاً. وإذا ما كان الحديث منصباً على بنية المنظومة الرأسمالية، فإن حيازة القوة وكذا ممارستها تكون محكومة بقيم هذه المنظومة وتوجهاتها الحاكمة. صحيح أن مجرد حيازة القوة والقدرة على استخدامها قد تحقق إشباعات ذاتية على مستويات عدة، إلا أن المسألة في جوهرها تتعدى المجال السيكولوجي إلى غيره من نطاقات أكثر صلابة ترتبط بالهيمنة والاحتكار والنخبوية واستخلاص أو اعتصار الفوائض ومراكمة الربح الرأسمالي.. إلخ.

إن ذلك كله ما كان له أن يحدث، والأهم أن يستمر لو لم يكن المكوِّن المعرفي في مركب القوة متمتعاً بقدر ملحوظ من التمايز والوعي الاستراتيجي بالمستقبل كبعد زمني لابد من أن يكون تحت السيطرة من الآن. هذه السيطرة التي تسعى إلى الضبط والتحكم عبر عمليات ممتدة من الاستشراف المستقبلي الذي يتيحه مجتمع المعلومات العالمي بمنظوماته الشبكية بالغة التعقيد، وعن طريق التغذية المرتجعة بين مكوِّن المعرفة ومكوِّني القوة الآخرين؛ أعني رأس المال والسلطة تتحدد نطاقات الهيمنة، تلك التي تخبر صراعات احتلالها من قبل المتنافسين حاضراً ومستقبلاً ضمن لعبة احتلال المواقع الأكثر تأثيراً في مصفوفة محددات القوة الثلاثة الرئيسة .

المراجع:

1- Barnett, M & Duvall, R. (2005) Power in Global Governance, Cambridge, Cambridge University Press.

2- Lukes, S. (2005) Power: A Radical View, 2nd expanded ed, Hound Mills, Palgrave Macmillan.

3- Mills, C, W. (1956) The Power Elite, Oxford, Oxford University Press.

4- Poulantzas, N. (1973) On Social Class, New Left Review.

5- (Online) Available at: www.newleftreviw.org.wam.leeds.ac.uk/?getpdf=NLR07702&pdflang (Accessed: 6-9-2018)

6- Rupert, M. (2005) Class Powers and the Politics of Global Governance. In: Barnett, M. Power in Global Governance.

7- Rupert, M. (2005) Class Powers and the Politics of Global Governance, (op. cit).

8- Wright, E, O. (2005) Approaches to Class Analysis. Cambridge, Cambridge University Press.

TAWASOL
For Studies & Cultural Awareness Foundation

ERTC
The Egyptian Research and Training Center

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences (EJSBS)

This Journal is an International Peer-reviewed Scholarly Journal

Published Twice Per Year

ISSN: 2682 - 2725

Editor
Dr. Abdel-Hamid Abdel-Latif

Editorial Secretary
Dr.Mohammed Aboelenein

Issue No. 3

April 2021